

محضر ندوة عامة نظمتها لجنة المالية وتكنولوجيا المعلومات  
على شرف وبحضور: رئيس مصلحة الضرائب المصرية  
الثلاثاء ٣١ يناير ٢٠٢٣ - بمقر الجمعية



عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة المهندس/ علي عيسي - رئيس مجلس إدارة الجمعية، ندوة عامة مع الأستاذ/ مختار توفيق - رئيس مصلحة الضرائب المصرية وعدد كبير من قيادات المصلحة، وقد نظمت الندوة لجنتي المالية وتكنولوجيا المعلومات برئاسة الأستاذ/ ماجد عز الدين - رئيس لجنة المالية والمهندس/ أحمد سرحان - نائب أول لجنة تكنولوجيا المعلومات بالجمعية نيابة عن رئيس اللجنة الأستاذ/ حسنين توفيق كما شارك الدكتور/ خالد ضحاوي - نائب رئيس لجنة المالية بالجمعية، كما حضر اللقاء الدكتور/ مهند طه خالد - أمين الصندوق وعدد من السادة رؤساء اللجان التخصصية بالجمعية والسادة أعضائها، كما شارك في اللقاء الدكتور/ محمد يوسف - المدير التنفيذي وممثلي الإدارة التنفيذية بالجمعية، وذلك في تمام الساعة الثالثة عصرًا يوم الثلاثاء الموافق ٣١ يناير ٢٠٢٣ بمقر الجمعية بالجيزة.

وقد شارك في الندوة من قيادات مصلحة الضرائب المصرية كل من:

الإسم	المنصب	الإسم	المنصب
أ. / رجب محمد محروس	مستشار رئيس المصلحة	أ. / صلاح يوسف علي	مستشار رئيس المصلحة
د. / ابراهيم عبد الحلیم	رئيس قطاع البحوث الضريبية	د. / السيد محمود صقر	رئيس قطاع شئون المناطق والمراكز والمنافذ
د. / فايز فتح الله الضباعي	رئيس الإدارة المركزية لشئون المراكز الضريبية	د. / أشرف عبد العزيز الزيات	رئيس الإدارة المركزية لمركز أول كبار الممولين
أ. / سلوى سمير	مدير عام الإدارة العامة لمقدمي الخدمة	أ. / محمد عبد المنعم كشك	معاون رئيس المصلحة
أ. / رشا عبد العال	معاون رئيس المصلحة	أ. / عفاف إبراهيم إسماعيل	معاون رئيس المصلحة
أ. / محمد صديق سرور	مصلحة الضرائب المصرية	أ. / سعيد فواد	مصلحة الضرائب المصرية

حيث عُقد اللقاء بغرض فتح باب الحوار والمناقشة حول:

**” آخر ما توصلت إليه المنظومة الضريبية في مصر، و دورها في تحفيز الاستثمار ودمج الاقتصاد**

**غير الرسمي في المنظومة الرسمية ودور مجتمع الاعمال المصري في تحقيق ذلك”**

**مع إلقاء الضوء حول: ” جهود مصلحة الضرائب المصرية للتطوير الرقمي و مراحل استكمال**

**ميكنة منظومة العمل الضريبي و مشروعات الفاتورة الأليكترونية و الإيصال الأليكتروني**

**و تقديم الأقرارات الضريبية الكترونياً ”**

**بدأ اللقاء بكلمة المهندس/ علي عيسى – رئيس الجمعية،** بالترحيب بالأستاذ/ مختار توفيق - رئيس مصلحة الضرائب المصرية وقيادات المصلحة وكافة السادة الحضور من أعضاء الجمعية، وقد أشاد سيادته بالعلاقات المتميزة والاحترام المتبادل بين وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية من ناحية وجمعية رجال الأعمال المصريين من ناحية أخرى، مؤكداً على وجود تعاون وثيق على مدار سنوات طويلة، وأشار سيادته إلى أن الدكتور/ محمد معيط - وزير المالية صديق مقرب للجمعية ومستمتع جيد لصوت الصناع ومجتمع الأعمال بإعتباره مهندس مبادرة دعم قطاعي الصناعة والزراعة والتي سيتم تطبيقها الأسبوع المقبل، كما وجه شكره لرئيس مصلحة الضرائب المصرية على قبوله الدعوة وحضوره مع قيادات المصلحة لهذه الندوة لمد جسور التواصل بشكل مستمر.

وأكد سيادته أن عملية تطوير السياسة الضريبية تعد أهم من تخفيض الضرائب، وطالب سيادته بالاستمرار في ثورة التغيير والتشريعات لوزارة المالية للانتهاء من مشروعات الميكنة وإصدار حوافز للمتلمزمين ضريبياً.

**ثم قام الأستاذ/ ماجد عز الدين - رئيس لجنة المالية بالجمعية،** بإلقاء كلمته مرحباً بالأستاذ/ مختار توفيق - رئيس مصلحة الضرائب المصرية وقيادات المصلحة وكافة السادة الحضور، وقد أكد سيادته على أهمية هذا اللقاء للاستماع لجهود مصلحة الضرائب المصرية والموقف الحالي لاستكمال منظومة العمل الضريبي والفاتورة الإلكترونية وغيرها لتقريب وجهات النظر مع مجتمع الأعمال فيما يحدث وما هو قادم.

**ثم أكد المهندس/ أحمد سرحان - نائب أول رئيس لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالجمعية،** أن اللجنة تربطها علاقة متميزة بوزارة المالية بكافة هيئاتها ومؤسساتها المختلفة، كما أن الجمعية مطلعة عن كثر علي كافة ما حدث من طفرات في مشروعات التطوير الرقمي في إطار من التعاون بين الحكومة ومجتمع الأعمال.

**وأكد الدكتور/ مهند طه خالد - أمين صندوق الجمعية،** أن مجتمع الأعمال المصري داعم ومساند بقوة لكافة مشروعات ميكنة الضرائب لأنها تعبر خطوة إيجابية هامة في صالح الممولين الملتزمين، كما أكد سيادته على أهمية التيسير على الممولين في عملية نقل الملف الضريبي للمأموريات بكامل بياناته، وتسريع وتيرة العمل بين العاملين في المصلحة وفي ملفات التقادم، نظراً لأنها أصبحت تمثل استنزاف لجهود جميع الأطراف.

**ثم قام الأستاذ/ مختار توفيق - رئيس مصلحة الضرائب المصرية،** بإلقاء كلمته موجهاً الشكر للجمعية

لدعوته لهذا اللقاء الهام مع مجموعة كبيرة من ممثلي مجتمع الأعمال المصري، وقد أكد سيادته على حرص وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية على فتح باب الحوار وتبادل الآراء والمناقشة والاستماع لكافة المشكلات والمعوقات والحلول المقترحة لها من كافة مؤسسات المجتمع الضريبي والمدني، موضحاً أن مصلحة الضرائب شهدت العديد من المشروعات الضخمة للتطوير والميكنة والتحول الرقمي ، ولقد بدأت مصلحة الضرائب المصرية بمنظومة الاقرارات الإلكترونية وميكنة نماذج الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة، مؤكداً أنه قد تم البدء في الاقرارات الإلكترونية بشركات الأموال ثم الأشخاص الاعتبارية يليها الأشخاص الطبيعيين، كما أكد أنه كان هناك العديد من التحديات التي تم مواجهتها لتطبيق المنظومة الإلكترونية، ولكن مجتمع الأعمال والمستثمرين كانوا أكبر داعم للمصلحة لنجاح تلك المنظومة والتي بدأت بالتطبيق عليهم ، مشيداً بالتزامهم بها الذي أسهم في نجاح تطبيقها.

كما أشار سيادته إلى تطبيق المصلحة لمنظومة الفاتورة الإلكترونية ومنظومة الإيصال الإلكتروني، مؤكداً أن منظومة الفاتورة الإلكترونية تحظى بمتابعة دقيقة ومستمرة من وزير المالية يوماً بيوم ، وأكد سيادته ان المنظومة مرت بالعديد من المراحل حتى توصلت الآن إلى المرحلة الثامنة، حيث أن المراحل الأولى من تطبيق منظومة الفاتورة قد تم تطبيقها على مراكز كبار الممولين ومتوسطي الممولين ومركز كبار المهن الحرة.

كما أكد سيادته على أهمية مساندة ومساعدة مجتمع الأعمال وكافة المجتمع الضريبي لمصلحة الضرائب المصرية في تطبيق تلك المنظومات الإلكترونية بنجاح، وذلك من خلال إلزامهم بها ، كما طالب سيادته كافة الشركات بضرورة الإلتزام برفع كامل فواتيرها على منظومة الفاتورة الإلكترونية، مشيراً إلى أن منظومة الفاتورة الإلكترونية لديها قدرة هائلة على تحليل البيانات وعلى اعطاء تنبيهات وتقارير بأى تغير يحدث لدى أي ممول أو شركة بالنسبة للفواتير التي يقوم بإرسالها، بل إن المنظومة تقوم بإرسال ايميلات ورسائل للممولين لتنبيههم أن هناك انخفاض في عدد الفواتير المرسله أو عدم قيامهم بإرسال الفواتير.

وأكد سيادته أن الحصيلة الضريبية قد زادت بمعدل نمو ٢٠% ، كما حققت مصلحة الضرائب حتى يناير ٢٠٢٣ معدل نمو تجاوز ١٧% إلى ١٨% وهذا جاء نتيجة تطبيق المنظومات الإلكترونية والتي أستطاعت المصلحة من خلالها حصر الاقتصاد غير الرسمي ودمجه ضمن المنظومة الرسمية وهو ما أسهم في متابعة المجتمع الضريبي بشكل دقيق، مشيراً أنه عند تحليل الحصيلة الضريبية حتى ٣١ يناير ٢٠٢٣ نجد أن معدلات النمو كانت في المهن غير التجارية ، وضريبة كسب العمل ، والأرباح التجارية ، مؤكداً أن مصلحة الضرائب منفتحة تماماً لتقديم كافة التيسيرات وحل المشكلات والإجابة على كافة التساؤلات والاستفسارات .

## ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور، حيث تم إستعراض أهم النقاط التالية :

- تمت الإشارة إلى ملف التقدير الجزافي للملفات القديمة والذي يمثل أزمة كبيرة تواجه مجتمع الأعمال، كما أنه بالرغم من صدور قرار من مصلحة الضرائب بوقفه ولكن لا يتم ذلك على ارض الواقع، وهو ما يمثل عبئ كبير على الممولين لما يتم تقديره من وأرقام جزافية كبيرة، هدفها تسهيل الإجراء فقط على مأمور الضرائب بدلاً من المراجعة الدقيقة السليمة ، **وهنا تم الرد:** بالتأكيد على وجود توجيهات رئاسية بضرورة حل مشكلة الملفات القديمة، مشيراً إلى وجود مشروع قانون يناقش بمجلس النواب الآن بالنسبة للملفات أقل من ١٠ مليون جنيه، كما يتم أيضا دراسة وضع قانون فيما يتعلق بالملفات فوق ١٠ مليون جنيه، مؤكداً أنه خلال هذه الفترة تم إصدار تعليمات بالمأموريات للتعامل مع تلك الملفات بالدقة لحين صدور التشريعات.
- تم التأكيد أن التقادم الموجود لبعض الملفات يدفع مأموري الضرائب للتسهيل والتقدير الجزافي دون الأخذ في الإعتبار أية قرارات جديدة، **وهنا تم الرد:** بالتأكيد على وجود نظام الكتروني حالياً يجبر مأموري الضرائب على الإلتزام بالتعليمات في هذا الشأن، كما تم ربط ذلك بعدد من الحوافز، إضافة إلى أنه إذا أسقط مأمور الضرائب سنة من سنوات التقادم، يتم تحويله للرقابة الإدارية للتحقيق، وذلك بالتوازي مع قيام المصلحة بإجراء دورات تدريبية للعاملين بالمأموريات الضريبية لرفع كفاءتهم المحاسبية والفنية وتطوير مهارات المراجعة والمحاسبة لضمان جودة مهام الفحص التي يقومون بها.
- تم التأكيد على أن التحول الإلكتروني يتطلب دائما التطوير المستمر، للنظم الإلكترونية خاصة وأنه يتم مواجه بعض المشاكل فيما يخص تغيير البيانات للأشخاص التابعين للشركة في حالة الإنتقال لشركات اخرى او الوفاة، **وهنا تم الرد:** أن مصلحة الضرائب المصرية تعمل حالياً على كافة تلك المشكلات التقنية، كما أنه يتم حالياً تخصيص كود تفعيل للحساب الإلكتروني الخاص بكل ممول.
- تم التأكيد أن ملف التقادم الضريبي يعد مسئولية كبيرة، حيث أن الحكم بالتقادم صعب تنفيذه حتى من قبل كبار موظفي المصلحة خاصة بعد ربطه بالمحاسبة من قبل النيابة الإدارية، ولكن المحاسبة الضريبية على ١٠-١٥ سنوات ماضية، بالتأكيد ستنتج فروق بالنسبة لضريبة الدخل، فكيف سيتم التعامل معها، **وهنا تم الرد:** بالتأكيد على وجود عدد كبير من قوانين التجاوز التي صدرت خلال آخر عامين، نظراً لأن مقابل التأخير قد وصل لرقم قد يتجاوز الضريبة الأصلية.
- تمت الإشارة إلى تقادم المستندات، حيث تم التساؤل عن التوقيت الذي يحق للممول فيه إعدام تلك المستندات والتخلص منها دون مسائلة قانونية، **وهنا تم الرد:** أن القانون قد أعطى حق إعدام المستندات والتخلص منها بعد مرور ٥ سنوات عليها، وخاصة بعد الحصول على النموذج ٣ سداد من المأمورية المختصة، وهو ما يفيد بأن الفحص قد تم عن هذا العام.
- تمت الإشارة إلى ضرورة وجود الشفافية فيما يخص ملف الاقتصاد الموازي وما تم من إنجازات في ها الملف، من أجل طمئنة الممولين الملتزمين أنه سيتم على الأقل تخفيف الضغط عليهم، **وهنا تم الرد:** أن الإلتزام بالفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني، سيكون له أثر ودور كبير في ملف الاقتصاد الموازي وتتبعه لضمه لمنظومة الإقتصاد الرسمي.

- تمت الإشارة إلى إعلانات مصلحة الضرائب التي ظهرت مؤخراً للإبلاغ عن حالات التهرب الضريبي، وما يمكن أن تسببه من مشاكل كبيرة للممولين الملتزمين إذا تم الإبلاغ بطرق كيدية، **وهنا تم الرد:** أن مصلحة الضرائب تقوم بإجراء كافة التدابير والمراجعات والتأكد من صحة البيانات الخاصة بالجهات المقدم ضدها بلاغات قبل إتخاذ أي إجراء قانوني، فإذا إستقبلت المصلحة ١٠٠ بلاغ وكان بلاغ واحد فقط منهم صحيح فهو يعتبر مكسب للمصلحة.
- تمت الإشارة إلى ما أعلنته مصلحة الضرائب المصرية بشأن إلزام إتحادات الشاغلين بالفاتورة الإلكترونية، حيث أكد الحضور أن التطبيق العملي لتلك العملية سيكون شبه مستحيل نظراً لوجود مئات الالاف من اتحادات الشاغلين لعماثر تتضمن ٥ شقق فقط على سبيل المثال، بمعنى أن إلزام مثل هذا الحجم من إتحادات الشاغلين بعملية الفاتورة الالكترونية سيكون معقد جداً، إضافة إلى أنه هناك مئات الالاف من الكيانات او إتحادات الشاغلين غير موجودة على أرض الواقع حالياً فكيف سيتم مطالبتها بذلك.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام كافة مديري اللقاء كلٍ من: المهندس / علي عيسى - رئيس مجلس إدارة الجمعية، والأستاذ/ ماجد عز الدين - رئيس لجنة المالية والمهندس / أحمد سرحان - نائب أول لجنة تكنولوجيا المعلومات بالجمعية بتوجيه الشكر للأستاذ/ مختار توفيق - رئيس مصلحة الضرائب المصرية وفريق عمله الموقر من قيادات المصلحة لتشريفهم الجمعية وحضورهم هذا اللقاء الهام، كما تم توجيه الشكر لكافة السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء